معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية

أ.نوري منير*
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

Abstract
With the current repeating of the sentence globalization in the world, and lot's of discussing around the advantages and disadvantages of this phenomenon, and collapse the national state under the global economical reforms, where as the case of requirements to acclimatize with the globalization regarding the Arab countries and Algeria especially, from such different perspective. Like the marketing and enterprises working in that field.

مقدمة:

يعتبر العالم الكندي مارشال ماك لوهان، أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، أول من أشار إلى مصطلح "الكوننة أو العولمة " globalization، عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية، وهو الذي تنبأ أيضاً بأن الولايات المتحدة الأمر يكية ستخسر الحرب الفيتنامية. ويمكن تقديم تعريف للعولمة من خلال التعريفات المتعددة، يجمع بين مفهومها وخصائصها، رغم أنها ما زالت في مراحلها الأولى، و لم تتبلور بعد إلى

* ماجستير في العلوم الاقتصادية، أستاذ مساعد مكلف بالدروس، رئيس قسم العلوم التجارية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

شكلها النهائي كالآتي : **"العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حالياً، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني، مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي؛ لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف، يطلق عليه القرية الكونية Global village".**

ويشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح كذالك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية و التكنولوجية عبر الحدود الدولية .وهناك جوانب أخرى كثيرة تعكس العولمة مثل الجوانب السياسية والثقافية أو البيئية أو العسكرية وهي جوانب خارج نطاق التحليل الحالي .أن هذه التغيرات أدت إلى تجاوز الحدود ا لسياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية GLOBAL PRODUCT ،والى تشابه الأنماط الاستهلاكية في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات وهو ما يعني عولمة الاستهلاك GLOBAL CONSUMER وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثال ثة ،وتتمثل مظاهر هذه الثورة بالتقدم الهائل الذي يشهده عالم الفضائيات ووسائل الاتصال وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها والحاسب الآلي بأجياله المختلفة والالكترونيات الدقيقة.

وتعتبر العناصر التالية من أهم المعوقات التي تواجه اقتصاديات الدول العربيـــة وتمنعها من مسايرة والتكيف مع العولمة الاقتصادية:

أولا: تدخل الحكومة في الاقتصاد

في تقرير عن التنمية في العالم 2000/1999 يستكشف البنك الدولي ســبل التغيير المؤسسي بالإشارة إلى القضايا الرئيسية التي سيواجهها العالم في أوائـــل القرن الحادي و العشرين مثلعدم استقرار الا قتصاد الكلي في البلدان الناميـــة عندما تصبح أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي ، وتغير المناخ ، و اللامركزيـــة السياسية و المالية و الوظيفية و الحضرنة السريعة كما يذكر التقرير أن فـــرص العولمة و المحلية لن يتم انتهازها ، كما لن يتم احتواء المخاطر ، بدون مبادرات مؤسسية على جبهات كثيرة . على أن مسار تحرير التجارة يؤثر بقوة في النمو في البلدان النامية، غير انه للاستفادة الكاملة من تحرير التجارة، ســيكون مـــن الضروري أن تعزز البلدان التزامها بالانفتاح، وان تكفل تعزيز اتفاقات التجارة الإقليمية للمكاسب الأطول أمد للرفاهية وأ ن تقيد استخدام الحـــواجز غـــير الجمركية أمام التجارة مثل تدابير مكافحة الإغراق.

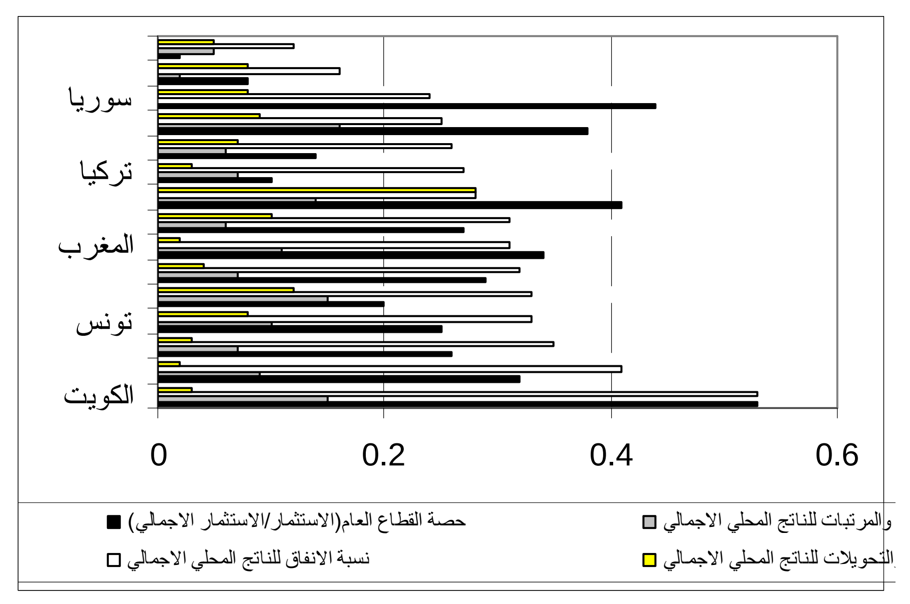
1 مدى تدخل الحكومة تدخل الحكومة في الاقتصاد : تميز الأدبيات بين عدة أنواع من تدخلات الحكومة في الاقتصاد، فهنالك مثلا التدخل المباشـــر مـــن خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والاستهلاكية، وهنـ الك التدخل غير المباشر من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ومن خلال التوجيهات والأنظمة الإدارية والتشريعية ويمكن التمييز أيضا بين التدخل الحكومي الاستراتيجي الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية في أنشطة اقتصادية معينة والتدخل الحكومي العام

بغرض التأثير على مسار الأداء الاقتصادي دون وجود أهداف محددة.وبغض النظر عن نوع التدخلات الحكومية في الاقتصاد هنالك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول دور هذه التدخلات وحجها،فمثلا يرى بعض اقتصادي مدرسة اقتصاديات السوق أن كل أنواع التدخلات الحكومية في الاقتصاد في ظل توفر شروط المنافسة الكاملة هي بالضرورة تشوهات تحول دون تحقيق الأداء الامثل في الاقتصاد، ومن ثم فهم يؤمنون بأهمية تقليص دور النشاط الحكومي وحجمه،في حين يرى قطاع كبير من الاقتصاديين أهمية دور الحكومة في تحفيز الأداء الاقتصادي وترقيته،غير أنهم يختلفون أيضا حول حجم وطبيعة التدخل الحكومي ويفضلون بصفة عامة التدخل غير المباشر على التدخل المباشر.

أما عن ايجابيات التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد وسلبياته، فهناك اتفاق شبه تام حول ايجابية النشاط الإنتاجي للحكومة في المجالات التي لا تناسب القطاع الخاص كخدمات البنية ا لتحتية، التعليم، الصحة والبحو ث والتطوير، وسلبية الإنفاق غير التنموي كالصرف على الأجور والمرتبات في الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية إضافة إلى النشاط الإنتاجي في المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها.

ولتقييم حجم القطاع العام ومدى تدخل الحك ومة المباشر في النشاط الاقتصادي في الدول العربية، نعتم د على الإحصائيات المستمدة من مؤشرات التنمية في العالم المقدمة من طرف البنك الدولي التي تظهر حسب الشكل التالي.

الشكل رقم(1): تدخل الحكومة في الاقتصاد عام 2000



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم

(تم اعتماد كل من كوريا وماليزيا وتركيا كدول للمقارنة).

وتعكس نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حجم القطاع العام ومدى تغلغله في النشاط الاقتصادي في البلد، وتشير النتائج بوضوح إلى الهيمنة النسبية للقطاع العام في الدول العربية مقارنة بكوريا وماليزيا، حيث تعدت نسبة الإنفاق العام في المتوسط ال 30% في الدول العربية مقارنة ب 16% في كوريا مثلا، وتأتي كل من الكويت وعمان وتونس والأردن والجزائر ضمن اكبر الدول العربية حجما في القطاع العام في حين يلاحظ صغر حجم القطاع العام في دولة الإمارات. أما نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي

فتعكس حجم اكبر بنود الإنفاق الحكومي واقلها مساهمة في العملية والتنموية، و من ثم فهو احد أهـــم المؤشرات التي يستـــدل بها على سلبية اثر التدخـــل الحكومي المباشر في الاقتصاد، ويفيد الشكل أيضا بكبر حـ حجم هذا البنـــد في الدول العربية مقارنة بكوريا وماليزيا وتركيا، حيـ ث تجاوزت نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي في المتوسط أل 10% في الدول العربية وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم، في حين لم تتجاوز 2%في كوريا، ليـس ذلك فحسب بل تشير البيانات إلى أن نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات قاربت أو تعدت أل 50% من جملة الإنفاق العام في بعض الدول العربيـــة كـــالأردن، البحرين واليمن خلال الفترة 1990-2000.

أما أكثر المؤشرات صراحة في تقييم اثر التدخل الحكـــومي في تخصـــيص الموارد فهو مؤشر حصة استثمارات القطاع العام إلى جملة الاستثمار، والـــذ ي يعكس مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الاستثمارية المتاحة، وفي هذا الخصوص يشير الشكل إلى أن حصة القطاع العام في الاســـتثمار في الدول العربية بلغت في المتوسط نحو 30% في حين لم تتعـــد في اكـــبر دول المقارنة حصة، أي ماليـزيا نسبة أل 15%، في المتوسط خلال الفترة،هذا وتأتي كل من البحرين والكويت وسوريا ضمن اكبر الدول العربية حجما في حصة القطاع العام في إجمالي الاستثمار .أما مؤشر نسبة الإعانات والتحـــويلات إلى جملة الناتج المحلي الإجمالي في الشكل فيعكس مزيجا من الإشارات بعضها سلبي كأثر الإعانات على الكفاءة الاقتصادية وتخصيص الموارد، وبعضهـ ـا ايجابي كأثر التحويلات على توزيع الدخل وتشجيع الاستثمار الخاص.

عموما تشير البيانات إلى صغر هذا البند في معظم الدول العربية، ماعـــدا الإمارات وتونس، مقارنة ببند الصرف على الأجور والمرتبات . ويلاحظ أيضا صغر هذا البند في الـــدول العربية مقارنة بكـــوريا، وماليزيا وتركيا، حيث لم تتجاوز نسبة الإعانات والتحويلات إلى الناتج المحلـــي في المتوســـط ال 5% مقارنة بنحو 8% في كوريا خلال نفس الفترة.

2مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد : قياس مستوى تـــدخل الحكومـــة في الاقتصاد صعب جدا لأنه يتوجب تحديد مجالات النشاط المفضلة لهذا التـــدخل ومن ثم قياسها ، فمثلا هنالك فقر كبير في بيانات شركات القطاع العام الذي تتدخل من خلاله الحكومات في الاقتصاد عبر آلية التخصيص الإداري للموارد ومن خلال النظام البيروقراطي السياسي للدولة، ومن ثم اقتصر قياس التـــدخل الحكومي على نشاط الحكومة المركزية عبر الإنفاق الجاري والاستثماري المحلي الإجمالي وكذلك نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمـــالي كمقيـــاس لحجم الحكومة المركزية، وحصة القطاع العام من الاستثمار وهو مؤشر لطرد القطاع الخاص وحجم الإعانات والتحو يلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهـــو مؤشر لتشوه نظام تخصيص الموارد .وتشير نتائج الجدول التالي إلى أن كوريـــا تحتل ثاني أعلى مرتبة أي اقل تدخل حكومي في الاقتصاد.

الجدول رقم(1):مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد ومكوناته

البلد	نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد
الجزائر	0.46	0.61	0.43	0.41	0.48
الأردن	0.42	0.11	0.58	0.83	0.49
الامارات	0.96	0.81	0.83	0.99	0.90

البحرين	0.56	0.08	0.34	0.84	0.46
الكويت	0.00	0.11	0.22	0.04	0.09
المغرب	0.46	0.38	0.39	0.78	0.50
اليمن	0.50	0.21	0.65	0.63	0.50
تونس	0.42	0.43	0.52	0.41	0.45
سوريا	0.66	-	0.24	0.00	0.30
عمان	0.27	0.50	0.21	0.94	0.48
لبنان	0.35	0.56	0.49	0.66	0.52
مصر	0.39	0.71	0.21	0.62	0.48
تركيا	0.54	0.66	0.88	0.46	0.63
كوريا	0.85	1.00	0.93	0.48	0.81
ماليزيا	0.63	0.68	0.69	0.75	0.69

المصدر:البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2000

وعلى الرغم من أن كوريا شهدت تدخلا حكوميا مرتفعا في مراحل تنميها الأولى، فإنها مع ارتفاع مستويات تنميتها بدأ التدخل الحكومي يتقهقر لكن مازال أداؤها في مجال الإعانات و التحويلات منخفضا مما يدل على استمرار تدخل الحكومة عن طريق الدعم المباشر للقطاع الخاص.وتعتبر الكويت من بين الدول العربية التي لها أعلى نسب في الإنفاق وا لاستثمار الإجمالي كما تحتل كل من مصر وسوريا والمغرب أعلى ترتيب فيما يتعلق بحصة القطاع العام في الاستثمار الإجمالي، أما الأردن وتونس ولبنان ومصر فتعتبر من أكثر الدول العربية بعد الكويت، من حيث نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر دولة الإمارات من اقل الأقطار العربية تدخلا في كل مجالات تدخل الحكومة المأخوذ في المؤشر الجزئي.

ثانيا: الإنتاجية والكفاءة والتكلفة*.

تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى اعتبارات النوعية احد المحددات الرئيسية للتنافسية الجزئية (القطاع والمشروعات) للبلد، وعلى الرغم من شح البيانات في هذا المجال فقد ركز على قطاع الصناعات التحويلية لقياس الإنتاجية والتكلفة عن طريق توليف تسعة مؤشرات جزئية تقيس احد جوانب التكلفة أو الإنتاجية كما هي موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم(2) مؤشر الإنتاجية والتكلفة ومكوناته

البلد	معدل ضريبة	حصة الصناعات التحويلية	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	معدل الأجور	نسبة الأجور /القيمة المضافة	سعر الصرف الحقيقي	الإنتاجية الكلية للعوامل	أسعار الفائدة (الإقراض)	مؤشر الإنتاجية والتكلفة
الجزائر	0.19	0.18	0.32	0.10	0.74	0.09	0.64	0.56	0.89	0.41
الأردن	0.47	0.34	0.55	0.10	0.86	0.50	0.48	0.57	0.91	0.53
الإمارات	0.93	0.13	0.37	0.69	0.27	0.71				0.52
البحرين	0.92	0.43		0.36	0.24	0.71	0.57		0.91	0.59
السعودية		0.10	0.54	0.41	0.35	0.08	0.55		1.00	0.49
السودان	0.60	0.01	0.54				0.29	0.50		0.39
الكويت	1.00	0.12		0.72	0.25	0.59	0.58		0.95	0.60
المغرب	0.05	0.48	0.45	0.09	0.77	0.12	0.53	0.42	0.91	0.42
اليمن	0.83	0.17	0.48	0.36	0.88	0.99	0.33			0.58
تونس	0.42	0.49	0.47			0.32	0.56	0.57		0.42
سوريا		0.55	0.67	0.19	0.72	0.40	0.38			0.49
عمان	0.98	0.00	0.65	0.29	0.7	0.62	0.59		0.94	0.59
قطر				0.56	0.38	0.58	0.45			0.49
لبنان	0.86	0.19	0.29			0.40				0.44
مصر	0.03	0.48	0.57	0.02	0.92	0.23	0.51	0.61	0.83	0.47
موريتانيا		0.18	0.48	0.05			0.69		0.92	0.47
تركيا	0.31	0.51	0.54	0.57	0.49		0.47	0.56	0.00	0.43

* -يعتمد في تقييم واقع هذه العناصر الهامة على مؤشر الانتاجية والكفاءة والتكلفة حيث يتبين من خلال العرض كيفية احتساب هذه المؤشرات.

كوريا	0.54	1.00	0.64	0.83	0.00	0.52	0.48	0.50	0.93	0.60
ماليزيا	0.84		0.54	0.10	0.89	0.72	0.47	0.60	0.96	0.64

المصدر: تقرير التنافسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص.64

إن حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي تعكس حجم هذا القطاع في توليد القيم المضافة القابلة للتصدير بالإضافة إلى توليد مداخيل مستدامة وإشباع رغبات السكان من المواد الاستهلاكية وتقليل الاعتماد على الواردات، بناء على هذا المؤشر وقياسا بأداء كوريا فانه يمكن التقاط الدول التي حققت نجاحا في هذا المجال والدول التي مازالت في المراحل الأولية من التنمية الصناعية، مع ملاحظة أن الدول النفطية التي يساهم فيها قطاع الطاقة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي قد يعطي الانطباع بان هذه الدول تعاني صغر حجم قطاع الصناعات التحويلية فمثال السعودية واضح حيث أن المؤشر عند 0.10 يعكس ضآلة القطاع، لكن هذا غير صحيح وذلك نتيجة كبر حجم قطاع الطاقة، لكن الدول غير النفطية التي لها أداء جيد في مجال حجم قطاع الصناعات التحويلية هي سوريا، البحرين، تونس، المغرب، مصر والأردن، لكنها تقريبا اقل من نصف أداء كوريا أي انه توجد العديد من المعوقات الهيكلية الأخرى في هذه البلدان، وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين المنافسة والتنافسية ليست تكاملية في الأسواق الخارجية كما هي في الأسواق الداخلية مما يفضل معه الاستخدام الاستراتيجي لسياسات المنافسة بهدف تدعيم القدرة التنافسية للشركات الوطنية كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة.

ويتطلب هذا الاستخدام الاستراتيجي تفعيل المنافسة في القطاعات الإنتاجية التي تتجه نحو الأسواق المحلية التي تقل فيها المنافسة من الواردات مع السماح بمقومات التركز والقوة السوقية في الصناعات ذات القابلية التنافسية في الأسواق.

العالمية التي تتجه نحو التصدير، وعند تطبيق هذه التشريعات يجب التمييز أيضا بين مفهوم هياكل الأسواق ومفهوم سلوك الأعمال، حيث المهم فيما يتعلق بتحرير الأسواق وتفعيل المنافسة هو سلوك الأعمال وليس حجم الشركات العاملة أو عددها، فهنالك العديد من الأمثلة التي نجد فيها شركات صغيرة تتمتع بقدرات احتكارية كبيرة في حين نجد في أسواق أخرى شركات كبيرة لا تتمتع بنفس القدرات الاحتكارية بسبب قابلية المنافسة في تلك الأسواق.

عموما يتسم الوضع الحالي في الأسواق العربية بضعف قوى المنافسة في بعض المجالات، وانعدامهافي مجالات أخرى، واشتدادها في عدد محدود من الأنشطة، ففي المجالات التي سمحت السلطات بترخيص عدد كبير من الشركات للعمل فيها تشير بيانات القطاع الصناعي إلى وجود عدد كبير من المنتجين اما الأنشطة التي لا تصرح السلطات فيها إلا بعدد محدود من المنتجين كقطاعات الكهرباء والاتصالات والمصارف، فتنتشر فيها الممارسات الاحتكارية بوضوح، وأما من ناحية سهولة النفاذ إلى الأسواق العربية والخروج منها، فتضع التصانيف الدولية، على غرار مؤشر الحرية الاقتصادية، كلا من البحرين والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ضمن الدول التي يسهل النفاذ لأسواقها بينما تضع كلا من اليمن وسوريا وليبيا ضمن الدول التي يصعب النفاذ إلى أسواقها.

أما من الجانب التشريعي فيعتبر قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ظاهرة حديثة في العالم العربي، حيث أن عدد الدول التي لديها قوانين منافسة أصدرتها رسميا دولتان فقط هما تونس (1991)والجزائر(1995) غير أن هنالك عددا من الدول تمر بمراحل متباينة حاليا بغية إصدار قوانين منافسة تنبع من ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتستجيب إلى شروط العضوية لدى بعض

المنظمات الإقليمية والدولية كما في حالات اتفاقية الشراكة الأوربية -الأوسطية ومنظمة التجارة العالمية.

ويمكن تفصيل وتقييم نتائج حساب المؤشرات كمايلي:

1- الإنتاجية: يقصد بالإنتاجية مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، ويمكن التمييز بين نوعين من مؤشرات الإنتاجية : المؤشرات الجزئية كإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، والمؤشرات الكلية ك الإنتاجية الكلية للعوامل.ويفضل الاقتصاديون مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل على المؤشرات الجزئية لشموليته على الرغم من صعوبة حسابه، ويعتبر مؤشر "تورنفست" للإنتاجية الكلية للعوامل اشهر مؤشرات الإنتاجية وأكثرها استخداما في الاقتصاد التطبيقي، ولحسا بهذا المؤشر اس تخدمنا قاعدة اليونيدو للإحصاءات الصناعية لقطاع الصناعات التحويلية بعد أن استكمل حساب رأس المال فيها بدلالة القيمة المضافة، متوس طمعدل الأرباح ومتوسط أسعار الفائدة .[1] ويورد الجدول والشكل التاليين معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل وإنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية للأعوام 1995،1990و2000.

الجدول رقم(3): الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية ودول المقارنة

	إنتاجية العامل			الإنتاجية الكلية للعوامل	
	1990	**1995**	**2000**	**1990**	**1995**
الجزائر	0.25	0.12	0.20	0.54	0.20

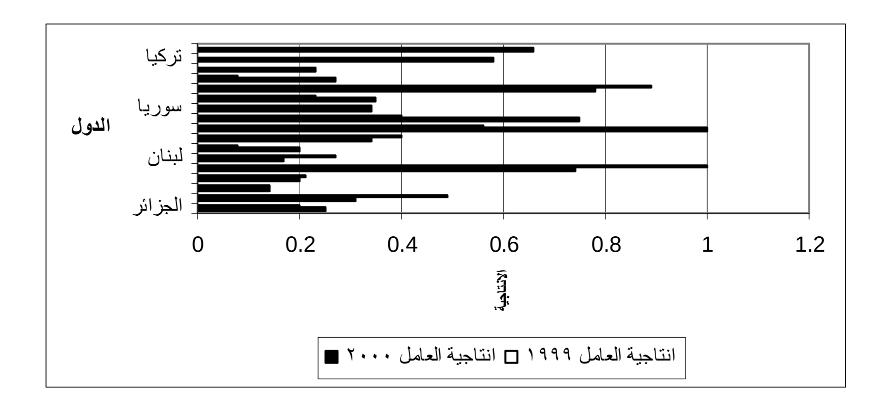
[1] -الإحصاءات الصناعية،المنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو.

البحرين	0.31	0.37	0.49	-	-
مصر	0.14	0.08	0.14	0.51	0.26
الأردن	0.20	0.14	0.21	0.38	0.35
الكويت	0.75	0.70	1.00	0.93	0.72
لبنان	0.17	0.14	0.27	-	-
موريتانيا	0.20	0.11	0.08	-	-
عمان	0.34	0.34	0.40	0.15	0.13
قطر	1.00	0.39	0.56	0.33	-
السعودية	0.75	0.34	0.40	-	-
تونس	0.35	0.24	0.23	0.95	0.63
الإمارات	0.78	0.64	0.89	-	-
اليمن	0.27	0.28	0.08	-	-
ماليزيا	0.23	0.24	-	1.00	1.00
تركيا	0.58	0.54	-	-	-
كوريا	0.66	1.00	-	-	-

المصدر:الإحصاءات الصناعية،المنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو

والشكل التالي يبين تطور مؤشر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية.

الشكل رقم(2):تطور مؤشر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية



ويستخلص من الجدول والشكل السابقين ما يأتي:

أ-يلاحظ من الجدول ذلك الاختلاف الكبير بين إنتاجية العامل ومؤشر الإنتاجية للعوامل، فباستثناء الجزائر ومصر والأردن وتونس التي تتميز بكثافة

ب- العمل نلاحظ عدم اتساق ترتيب الدول فيما بينها وبالنسبة لدول المقارنة للمؤشرين وتبلغ درجة عدم الانسجام هذه أقصاها في الدول الخليجية التي يتميز فيهاالإنتاج بكثافة رأس المال .فمثلا بين الدول الثماني التي حسبت مؤشرات الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعة التحويلية فيها نجد أن قطر وعمان تأتيان في المقدمة من حيث إنتاجية العامل، في حين تحتلان المؤخرة من حيث الإنتاجية الكلية للعوامل، كذلك فانه في الوقت الذي نلاحظ فيه ارتفاع معدلات إنتاجية العامل في العديد من هذه الدول مقارنة بماليزيا نلاحظ انخفاضا في معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل في كل هذه الدول مقارنة بماليزيا.

ج-يشير الجدول بوضوح إلى تدني الإنتاجية وتدهورها في العديد من الدول العربية خلال الحقبة 1990-2000، فأما التدني فيعكسه بوضوح مؤشر

الإنتاجية الكلية للعوامل الذي يشير إلى الفارق الكبير بين معدلات الإنتاجية في ماليزيا ومعدلاتها في الدول العربية،فيما عدا الكويت وتونس،تقل نسبة معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل في الدول العربية لمعدلاتها في ماليزيا عن ال 60% للعامين 1990و1995،كما يلاحظ بوضوح التدني في إنتاجية العامل في الدول غير النفطية مقارنة بالدول النفطية في كل سنوات المقارنة، ويفسر ذلك بكثافة استخدام رأس المال في الدول النفطية، وأما التدهور فتشير إليه كل من مؤشرات الإنتاجية الكلية للعوامل ومؤشرات إنتاجية العامل، ففي جانب الإنتاجية الكلية للعوامل تشير النتائج إلى انخفاض ملحوظ وعام في معدلات الإنتاجية في العديد من الدول العربية بين عامي 1990و1995 وفي جانب إنتاجية العامل تشير النتائج إلى التأرجح في إنتاجية العامل بين سنوات المقارنة والانخفاض العام في مستوى الإنتاجية بين عامي 1990و2000 في العديد من الدول العربية كالجزائر،مصر،قطر،السعودية،تونس واليمن.

يلاحظ أن الدول العربية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة كمصر، المغرب، تونس، والأردن تميز بمعدلات أعلى للإنتاجية الكلية للعوامل مقارنة بإنتاجية العامل، في حين تتميز الدول الخليجية كثيفة الاستخدام لرأس المال عموما بمعدلات أعلى لإنتاجية العامل مقارنة بالإنتاجية الكلية للعوامل، مما يدعو للحذر في استخدام مؤشر إنتاجية العامل.

هـ-هنالك بعض الدول حققت معدلات جيدة في الإنتاجية الكلية للعوامل كالكويت وتونس ودول حققت معدلات جيدة في إنتاجية العامل كالكويت والإمارات والبحرين.كما أن هناك دولا سجلت معدلات متدنية للإنتاجية الكلية للعوامل بسبب ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة كقطر وعمان

أو بسبب الظروف السياسية كالجزائر، ودولا سجلت تدهورا كبيرا في معدل إنتاجية العامل كقطر والسعودية واليمن.

2-الكفاءة: يقصد بالكفاءة أو الفعالية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتتكون الكفاءة الاقتصادية للشركة أو القطاع من الكفاءة التقنية،التي تعني المقدرة على الحصول على اكبر قدر من الإنتاج باستخدام المتاح من المدخلات،ومن الكفاءة التوظيفية التي تعني المقدرة على استخدام المزيج الامثل للمدخلات.

وتنعكس الكفاءة التقنية في مدى استغلال المنشأة للطاقة الإنتاجية المصممة والكفاءة التوظيفية في مدى استغلال القطر لميزاته النسبية، هذا وتمثل الكفاءة هدفا مباشرا لسياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي ومؤشرا أساسيا لتقييم القدرات التنافسية للشركات والقطاعات الإنتاجية في البلدان المختلفة. ويورد الجدول التالي مؤشرات الكفاءة لقطاع الصناعات التحويلية التي حسبت باستخدام منهجية البرمجة الخطية وقاعدة بيانات اليونيدو المشار إليها.

الجدول رقم(4): مؤشر الكفاءة في قطاع الصناعات التحويلية للأقطار العربية.

	1990			1995		
	التقنية	التوظيفية	الشاملة	التقنية	التوظيفية	الشاملة
الجزائر	0.88	0.92	0.81	0.58	0.95	0.55
مصر	0.94	1.00	0.94	1.00	0.90	0.90
الأردن	0.89	0.74	0.66	1.00	1.00	1.00
الكويت	1.00	0.86	0.86	1.00	0.74	0.74
المغرب	0.88	0.88	0.78	0.93	0.94	0.87
عمان	0.69	0.71	0.49	0.76	0.94	0.72
قطر	0.79	0.88	0.70	-	-	-

تونس	0.97	0.94	0.91	0.93	0.99	0.91
متوسط الدول العربية	0.93	0.87	0.81	0.90	0.93	0.83
ماليزيا*	1.00	0.86	0.86	1.00	1.00	1.00

المصدر: المصدر:الإحصاءات الصناعية،المنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو

*يتم المقارنة مع دولة ماليزيا باعتبارها احد دول الطليعة في البلدان النامية من حيث الأداء الاقتصادي عموما.

ويشير الجدول مجملا إلى مستويات جيدة من الكفاءة التقنية والتوظيفية في الدول العربية إذا ما قورنت بدول ا لطليعة في مجموعة الدول النامية مثل ماليزيا، حيث متوسط معدل الكفاءة الشاملة في الدول العربية 81% مقارنة ب 86% لماليزيا في عام 1990 و83%مقارنة ب 100% لماليزيا عام 1995.

أما عن مكوني الكفاءة فيشير الجدول إلى تحسن ملحوظ في توظيف الموارد، حيث زاد متوسط معدل الكفاءة التوظيفية من 87% في 1990 إلى 93% عام 1995 مما أدى إلى زيادة متوسط معدل الكفاءة الشاملة من 81% إلى 83% على الرغم من انخفاض متوسط معدل الكفاءة التقنية من 93% في 1990 إلى 90% عام 1995.إن متوسط معدل الكفاءة التوظيفية قد فاق بالفعل معدل الكفاءة التوظيفية لماليزيا في عام 1990 حيث كان 87% مقارنة ب 86% في ماليزيا.

في المقابل يشير الجدول إلى تباين كبير بين الدول العربية على مستوى الأقطار حيث راوحت معدلات الكفاءة الاقتصادية الشاملة بين 55% في الجزائر و100% في الأردن عام 1995، هذا وقد زادت معدلات الكفاءة الشاملة بين 1990و1995 في كل من الأردن وعمان والمغرب، في حين قلت

في كل من الجزائر، مصـــر والكويـــت، وبقيـــت علـــى معـــدل 91% في تونس.ويعزى التحسن الملاحظ في معدلات الكفاءة للدول المـــذكورة بـــين 19990و1995 أساسا إلى التحسن في الكفاءة التوظيفية حيث ارتفع معدلها في كل الدول ما عدا مصر والكويت وجاءت الأردن في المقدمة حيث ارتفـــع معدل الكفاءة التوظيفية من 74% إلى 100%، تليها عمان التي ارتفع معدل الكفاءة التوظيفية فيها من 71% إلى 94% بين عامي 1990و1995.هذا ويعكس التحسن في الكفاءة التوظيفية التقدم في إزالة التشوهات السعرية الذي أحرزته سياسات التحرير الاقتصادي في البلدان العربية.

أما من حيث الكفاءة التقنية فأكثر ما يلاحظ هو التدهور الذي حدث في الجزائر من حيث انخفاض المعدل من 88% في 1990 إلى 58% في 1995 بسبب الظروف السياسية .أما الدول الأخرى فباستثناء تونس التي انخفض فيها معدل الكفاءة التقنية من 97% في 1990 إلى 93% عام 1995، نلاحظ زيادة المعدل في كل هذه الدول، حيث جاءت الأردن في المقدمة بزيادة 11% من 89% إلى 100%، تليها عمان بزيادة 7% من 69% إلى 76%،ثم مصر بزيادة 6% من 94% إلى 100%.وبناء على ذلك يكـــون ترتيـــب الدول في الجدول السابق لعام 1995من حيث الكفـــاءة كـــالأتي : الأردن، تونس، مصر، المغرب، الكويت، عمان ثم الجزائر.

3- التكلفة: يقصد بها أساسا تكاليف الإنتاج كالأجور، أسعار الأراضـــي والطاقة وتكاليف رأس المال وغيرها من المدخلات الأخرى إضافة إلى رســـوم الإنتاج، ضرائب أرباح الأعمال، والرسوم الجمركية علـــى الـــواردات مـــن مدخلان الإنتاج، وتعتبر التكلفة حجر الزاوية في تقييم التنافســـية واخـــتلاف

التكاليف النسبية للإنتاج هو الأساسي في تعريف الميزات النسبية التي قامت عليها العديد من نظريات التجارة الخارجية من ريكاردو حتى هكشر - اولين كما أن التكلفة من أكثر عناصر التنافسية أهمية في التقييم بسبب صعوبة التحقق من التقنيات الإنتاجية والأسعار في الواقع مما يجعل حساب المؤشرات الأكثر ارتباطا بالتنافسية كتكلفة الموارد المحلية ومعدلات الحماية الفعلية أمرا في عداد المستحيل، لذا رأينا أن نكتفي باستعراض بعض عناصر التكلفة في الدول العربية التي تضمنتها مجموعة المؤشرات الدولية للتنمية، إضافة إلى مؤشر تكلفة وحدة العمل، الذي حسب من قاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وتشمل المؤشرات الدولية أعلى ضريبة حدية على أرباح الأعمال، التعريفات الجمركية، أسعار الفائدة الحقيقية، ومتوسط اجر العامل في قطاع الصناعات التحويلية .والجدول التالي يوضح تكاليف الإنتاج في الدول العربية ودول المقارنة.

الجدول رقم(5):تكاليف الإنتاج في الدول العربية ودول المقارنة

	الرسوم الجمركية (1995-2000)	سعر الفائدة الحقيقي		متوسط الأجور في قطاع الصناعات التحويلية بالدولار	
	المتوسط المرجح	1990	2000	1990	2000
الجزائر	16	-	-	5555	2933
البحرين	-	3.5	-	-	-
مصر	15	0.5	7.0	2517	1766
الأردن	19	1.0-	11.9	2643	3008
الكويت	-	-	-	7092	10548
لبنان	16	21.2	18.6	-	-
موريتانيا	-	7.2	-	-	-
المغرب	26	3.3	11.6	3215	4163
عمان	5	-	-	2549	3712

قطر	-	-	-	8984	-
السعودية	10	-	-	-	-
السودان	4	-	-	-	-
سوريا	-	8.7-	6.0	-	-
تونس	29	-	-	5647	5944
الامارات	-	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	-
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	-	-	-	-	-
الدول ذات الدخل المنخفض	-	-	-	-	-
ماليزيا	6	-	1.4	2976	4812
تركيا	6	-	-	-	-
كوريا	5	0.6-	10.3	9352	-

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

ويمكن تقييم عناصر تكاليف الإنتاج في الدول العربية كما يلي:

1- تميزت المعدلات الضريبية على أرباح الأعمال عموما بالانخفاض، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، فمثلا قد تدرجت معدلات أعلى ضريبة حدية عام 2000 من صفر في كل من البحرين والكويت و 12% في عمان إلى 35% في المغرب و 40% في تركيا، أما عن مدلولات مثل هذا النمط من الضرائب على بيئة الاستثمار و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيلاحظ أن الدول التي بحاجة لمثل هذه التدفقات ترتفع فيها الضريبة الحدية على أرباح الأعمال كما هو الحال في مصر والمغرب، في حين تنخفض الضريبة الحدية في الدول التي تتمتع بفوائض استثمارية كما هو الحال في الدول الخليجية[2].

2- شهدت العديد من الدول العربية، في إطار سعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية خلال التسعينيات من القرن الماضي، مراجعات وتغيرات كبيرة على

[2] - قاعدة بيانات البنك الدولي،مؤشرات التنمية في العالم.

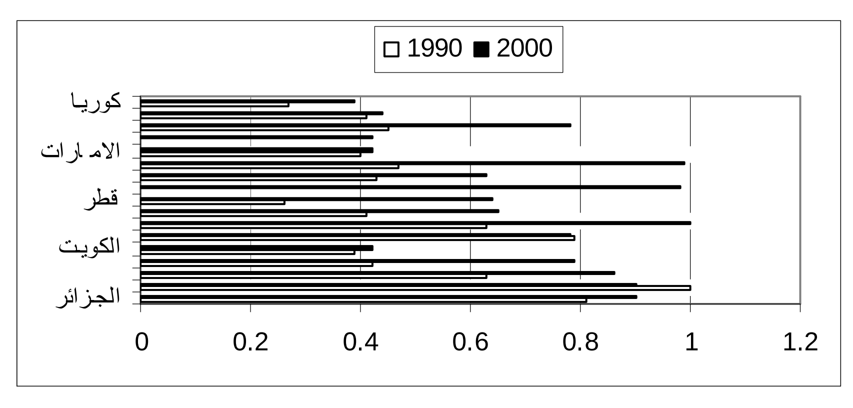
هياكلها الجمركية تمثلت في تخفيض المستوى العام للمعدلات الجمركية وتقليل الفوارق الجمركية على السلع المختلفة، ولكن رغم هذه التغيرات لا يزال هنالك تباين كبير بين الدول العربية تعكسه مؤشرات متوسط التعرفة الجمركية والانحراف المعياري للتعرفة التي أوردتها مجموعة المؤشرات الدولية للفترة 1995-2000.فمثلا باستثناء عمان والسودان راوح متوسط التعرفة بين 15%في مصر و 29%في تونس مقارنة ب 6% في كل من ماليزيا وتركيا و5%في كوريا .كما راوح الانحراف المعياري للتعرفة بين 1% في عمان و37% في ليبيا مقارنة ب33% في ماليزيا و13% في تركيا.

3- اتسمت أسواق المال العربية بمعدلات عالية من التشوهات رغم سياسات التحرير المصرفي في التسعينيات، وتمثل ذلك في عدم الاستقرار الواضح في هيكل الأسعار الحقيقية للفائدة، فف ي حين راوحت تلك الأسعار بين -8.7% في سوريا و 21.2%في لبنان عام 1990 راوحت بين 6.0%في سوريا و18.6% في لبنان عام 2000.وقد جاء الارتفاع في الأسعار الحقيقية للفائدة جراء التحكم في معدلات التضخم خلال التسعينيات مما كان له الأثر الواضح في تشجيع الادخار،لكن على الغرم من ايجابية التغيير في اتجاه أسعار الفائدة فان الزيادة الكبيرة التي طرأت عليه لا شك تزيد من تكلفة الاستثمار للمنتج،حيث ارتفع،مثلا،معدل سعر الفائدة الحقيقي في مصر من 0.5% في عام 1990 إلى 7.0% في 2000،وفي الأردن من -1% إلى 11.9% وفي سوريا من -8.7% إلى 6%،وكان اقل معدل لسعر الفائدة الحقيقي في عام 2000 يعادل أربعة أضعاف معدل سعر الفائدة في دولة مثل ماليزيا.

أخيرا تتمثل أهم عناصر تكلفة الإنتاج في الأجور، حيـ ـث بلغت اقل مساهمة للأجور في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في 1990نحو 16% في قطر وأعلى مساهمة 44%في الجزائر، هذ ا وقد راوح متوسط اجر العامل في قطاع الصناعات التحويلية بين 2517دولار في مصر و 8984دولار في قطر مقارنـــة ب 2976في ماليزيـــا في 1990 وبـــين 1766دولار في مصـــر و1054دولار في الكويت مقارنة ب 4812في ماليزيا في 2000، وباستثناء الجزائر ومصر زاد متوسط اجـــر العامـــل في كـــل الـــدول العربيـــة بـــين 1990و2000 ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كانت أعلى نسبة زيـــادة في الكويت وعمان وأدناها في تونس.

يلاحظ أيضا الارتباط الوثيق بين الإنتاجية ومعدلات الأجور، حيـ ـث زادت الأجور في الدول التي شهدت زيادة في إنتاجية العامل وقلت في الدول التي شهدت انخفاضا في إنتاجية العامل، أمـ ـا من حيث التكلفة النسبية بين العمـــل ورأس المال فتأتي مصر في مقدمة اقل الدول العربية تكلفة للعمل مقارنة برأس المال تليها المغرب وتأتي الدول الخليجية في المؤخرة، وقد انعكس ذلك علـــى كثافة العمل في قطاع الصناعات التحويلية مصداقا لنظرية الميزات النسبية حيث كانت كثافة العمل 36%في مصر، 37% في المغرب واقل مـــن 16% في الدول الخليجية في 1990،كما ينعكس الارتباط بين الإنتاجية وتكلفة العمل بصورة أوضح في الشكل التالي،الذي يورد مؤشر تكلفة وحدة العمل في ا لدول العربية للعامين 1990و2000.

الشكل رقم(3): تطور مؤشر تكلفة وحدة العمل في الدول العربية 1990-2000



المصدر: المرجع نفسه.

و **أول** ما يلاحظ من الشكل ذلك التباين الكبير في تكلفة وحدة العمـــل بين الدول العربية مما يشير إلى التفـ ـاوت في درجة تنافسية الدول العربية في مجال الصناعات التحويلية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، وتأتي كـــل من الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، لبنان والسعودية ضمن الدول التي ترتفع فيها تكلفة وحدة العمل إذا ما قورنت بماليزيا، تركيـ ـاأو كوريا، في حين تتميز كل من الكويت، الإمارا ت، قطر، عمان، واليمن بتكلفة اقل لوحدة العمل مقارنة بماليزيا أو تركيا.

ثانيا؛ يلاحظ التشابه في أنماط اتجاه التكلفة النسبية لوحدة العمل بين الـــدول العربية حيث يشير الشكل إلى اتجاه عام نحو تساوي تكلفة وحدة العمل بـــين الدول العربية، ماعدا ا الكيت والإمارات وسوريا واليمن، ويعز ى ذلـــك إلى التحسن في سياسات التشغيل وتيسير حركة العمالة بين الدول العربية.

ثالثا؛ يلاحظ أن التكلفة النسبية لوحدة العمل ارتفعت في كل الدول العربية، ما عدا البحرين ولبنان، بين عامي 1990-2000ولكن بدرجات متفاوتة حيث

يشير الشكل إلى أن مصر والأردن وقطر وتونس شهدت أكثـــر ارتفاعـــا في التكلفة النسبية في المقابل يشير الشكل إلى أن الكويت، ســـوري لم الإمـــارا ت واليمن تأتي في مقدمة اقل الدول ارتفاعا في التكلفة النسبية لوحـــدة العمـــل، ويدل هذا النمط على تحسن في تنافسية الدول الأخيرة وتـــدهور في تنافســـية المجموعة الأولى من الدول في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة الاستخدام لعنصـــر العمل.

عموما تشير المؤشرات التي استعرضت إلى عددا من الدول العربية تتمتـــع بقدرات تنافسية جيدة إذا ما قورنت بدول مثل ماليزيا وتركيا، فمثلا تميـــزت كل من مصر والأردن والمغرب وعمان بتكلفة اقل للعمالة مقارنة بماليزيا ولكن عابها تدني إنتاجية العامل، مم ا ساهم في ارتفاع تكلفة وحدة العمل فيهـــا، في حين تميزت ماليزيا على مجموعة هذه الدول بانخفاض تكلفة رأس المال وانخفاض معدلات ضرائب أرباح الأعمال والرسوم الجمركية، وم ن حيث الكفاءة مثلا تفوقت مصر وا لكويت وتونس على ماليزيا في 1990 وتفوقـــت الكويـــت والإمارات على ماليزيا في إنتاجية العامل وتكلفة وحدة العمـــل في العـــامين 1990و1995.

إذن أهم ما يمكن استخلاصه لدعم القدرات التنافسية في الدول العربيـــة حول محور الإنتاجية، التكلفة والكفاءة هو الاهتمام برفع معدلات الإنتاجيـــة والاستمرار في سياسات الإصلاح المالي وإزالة التشوهات السعرية.

في المقابل يوجد عدد كبير من الإجراءات والقوانين التي تضـــعف القـــدرات التنافسية للشركات الوطنية وتتشابه الدول العربية إلى حد كبير في تبني مثـــل تلك الإجراءات، التي نذكر فيما يلي بعضها:

-الحماية الجمركية للسلع المنتجة محليا مما ترتب عليه أثار سلبية علـــى نوعيـــة المنتج وتنوعه، وهنالك نباين كبير في درجات الحماية الجمركيـــة في الـــدول العربية، حيث تشتد درجات الحماية بوضوح في دول المغرب العربي ومصـــر وتضعف في الدول الخليجية.

الحوافز الصناعية التي تقدم بنسب متفاوتة على رأس المال في شكل قـــروض ميسرة وأراض صناعية بإيجارات رمزية، ومصادر الطاقة والمياه بأسعار مدعمة إضافية للإعفاءات الضريبية والجمركية لمدخلات الإنتاج الصناعي وعلى الرغم من دور الحوافز في جذب المستثمرين للأنشطة الصناعية فإنها تساعد في خلـــق تشوهات في الاقتصاد الوطني تخفي الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، ومن ثم تؤدي إلى توزيع اقل كفاءة للموارد المتاحة إضافة إلى تأثيرها المستقبلي على التنافسية الدولية للمنتج الوطني، لذلك يجب إخضاع مثل هذه الحوافز الصناعية كغيرها من أدوات السياسة التجارية لحسابات المنافع والتكاليف قبل الحكـــم عليها.

-الاحتكارات الطبيعية التي منحتها الدول لنفسها في مجالات المرافق والخدمات العامة كإنتاج الكهرباء وتوزيعها والماء والاتصـــالات والصـــرف الصـــحي وخدمات التلفاز والطيران حيث احتكرت الدولة أسواق هذه الأنشطة بشكل واضح لفترات طويلة، غير أننا نلاحظ وجود اتجاه عام نحو التحرير والخصخصة في قطاعي الاتصالات والطيران في الآونة الأخيرة ضمن سياســـات التحريـــر الاقتصادي كما في مصر والمغرب والأردن وموريتانيـــا والســـودان ولبنـــان والكويت والجزائر.

-التراخيص والموافقات الحكومية للعمل في المجال المعين،مثل تراخيص التوسع في الطاقات الإنتاجية،تعديل هيكل المنتجات المرخصة،تصاريح البناء،تراخيص البلدية، تراخيص استقدام العمالة الأجنبية وغيرها من التراخيص،أضف إلى ذلك عدد المستندات المطلوبة للحصول على كل ترخيص والفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها الحصول على كل منها مما ي شكل عائقا واضحا للدخول في الأسواق المحلية.

الوكالات المنتشرة في مختلف الدول العربية وبخاصة الخليجية منها، تمث ل عائقا آخر يفصل السوق المحلي عن السوق العالمي وهي مثال لحماية المنافسين بدلا من حماية المنافسة وأداء لتكريس الاحتكارات والهيمنة السوقية، وق د شهدت الساحة العربية أخيرا جدلا واسعا حول دور هذه الوكالات وأثرها على المنافسة في الأسواق العربية.

-استبعاد الأجانب من التنافس في السوق المحلي بفعل شرط الوكيل الوطني المعتمد وشروط الملكية وفروقات الأسعار في عقود المشتريات الحكومية، وشروطملكية الأراضي، والأسه م الحالية او السندات الحكومية وعدم المساواة بين الشركات الوطنية والأجنبية من حيث الحوافز، والضرائ ب واستقدام العمالة الأجنبية.

-استبعاد صغار المستثمرين في العقود الحكومية اذ تحتوي هذه العقود على شروط يصعب الوفاء بها كشرط الضمان المالي الذي تصل نسبته في بعض الدول العربية إلى 15%-20% لا ترد إلا بعد فترة تصل إلى 6اشهر من تاريخ الانتهاء من العملية موضع العقد ودون فوائد.

-قوانين إنشاء الشركات التي تحول دون دخول البعض للأسواق المحلية بسبب صعوبة الإيفاء بشروطها الكثيرة من حيث تحديد مجالات العمل ومتطلبات الإطار القانوني ورؤوس الأموال المبدئية إضافة إلى التعقيدات في قوانين الإفلاس في حالة الخروج من السوق.

-نقص المعلومات والشفافية عن الهيكل الصناعي وغياب القوانين التي تحمي حقوق الملكية والاختراع، غير انه في إطار اتفاقيات الشراكة الأوربية-المتوسطية بدأت بعض الدول العربية بسن القوانين لحماية الملكية الفكرية كالأردن ولبنان ومصر.

إذن يتضح من السمات العامة أن تفعيل المنافسة في الأسواق العربية تتطلب إزالة العديد من العوائق الجمركية والعوائق الإدارية والفنية والعوائق البيروقراطية، وفي إطار سياسات الإصلاح الهيكلي التي انتظمت البلدان العربية في الحقبة الماضية بذلت الحكومات العربية جهودا كبيرة في تحرير أسواقها وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية وقد تنوعت هذه الجهود بين إعادة تنظيم وهيكلة لبعض القطاعات الاستراتيجية وفتح للأسواق وتدعيم لدور القطاع الخاص والمنافسة في القطاعات الأخرى.

الخلاصة:

ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 بأنه بناءا على النتائج تطبيق مؤشر رفاهية مركب يضم قيم مؤشرات الحكمانية ومقاييس التمتع بالحرية ومكونات الرفاهية المتضمنة في مقاييس التنمية البشرية ومقارنتها بالمتوسطات العالمية، أمكن نتيجة لجمع البيانات المتوفرة لدى 147بلدا منها 17 بلدا عربيا، تصنيف البلدان إلى بلدان تتمتع بمستوى رفاهية إنساني مرتفع

وبلدان بمستوى رفاهية متوسطة، والبلدان الأخرى بمستوى رفاهية إنسانية منخفضة.[3] واستنادا إلى الأسس المذكورة أعلاه لايتمتع أي بلد عربي بمستوى رفاهية إنساني مرتفع والأكثر أهمية من ذلك أن سبعة بلدان عربية يشكل عدد سكانها 8.9% فقط من البلدان العربية المشاركة المكونة من 17بلدا تتمتع بمستوى رفاهية إنساني متوسطة،أما بقية البلدان العربية المشاركة فتقبع في مستوى الرفاهية الإنساني المتدنية وبعبارة أخرى فان اقل من 10% من سكان البلدان العربية يمكن تصنيفهم في فئة الرفاهية الإنسانية المتوسطة،وهذا يعني بان تحدي التنمية يواجه على الأقل ما نسبتهم 90% من سكان البلدان العربية،وأهمية ما ينطوي عليه ذلك من تحسين في نوعية المؤسسات الحاكمة وأنماط الحريات الأساسية والمشاركة والتشارك من قبل العناصر المكونة للحكمانية المتمثلة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ومن الأهمية بمكان الإشارة بان تقرير التنافسية العالمية المشار إليه قد حدد عددا من المؤشرات الأساسية المتعلقة بتحسين الأساسيات لاقتصاديات الدول التي تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي والتي تشمل:[4]

1-على مستوى استراتيجيات وعمليات الشركات: توفر تقدم وحداثة عمليات الإنتاج، وطبيعة ميزات التنافسية المتوفرة، مدى تأهيل وتدريب العاملين، مدى إنفاق الشركات على البحوث والتطوير، اتساع نطاق الأسواق الدولية، تميز

[3] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،"**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002** "،المكتب الإقليمي للدول العربية،نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية،عام 2002،ص.108.

[4] المصدر نفسه،ص.70.

تصميم المنتجات، الرقابة والتحكم في التوزيع الدولي، الإدارة المتخصصة وانتشار ترخيص التكنولوجيا الأجنبية ضمن مؤشرات أخرى.

2-على مستوى البيئة الوطنية للأعمال:وتشمل العديد من المؤشرات على مستوى المدخلات وتتضمن:

-البنية التحتية المادية، مثل الطرق والموانئ والمطارات والتليفونات والفاكس والبريد الالكتروني والانترنت.

-البنية التحتية الإدارية؛ وتتضمن حماية وامن الأعمال، واستقلال القضاء، والقدرة الإدارية على إنشاء الأعمال، وكفاية القوانين الخاصة بالقطاع العام ومدى وجود الروتين والبيروقراطية.

-توفر رأس المال، وتتضمن سهولة الحصول على التمويل والاقتراض ومدى تطور وحداثة الأسواق المالية وتوفرها.

-الموارد البشرية، وتتضمن نوعية التعليم العام، نوعية التعليم في الرياضيات والعلوم، توفر المهندسين والعلماء، ومستوى جودة مدارس الإدارة.

-العلوم والتكنولوجيا؛ وتتضمن توفر مستوى جيد من البحث العلمي، ومراكز البحث العلمي، ومدى التعاون بين الجامعات والصناعات في مجال الأبحاث.

-ظروف الطلب، وتتضمن مدى حداثة طلبات المشترين، مدى تبني الزبائن للمنتجات الحديثة، مدى وجود معايير منظمة للطلب، الاهتمام بتشريعات العناية بالبيئة، مدى اعتماد الحكومة في مشترياتها على منتجات التكنولوجيات الحديثة، ووجود القوانين الخاصة بتكنولوجيات المعلومات.

-دعم الصناعات؛ وتتضمن وجود كميات ونوعيات من المزودين المحليين لما تتطلبه الصناعات الوطنية، مدى وجود التنسيق والتعاون بين الإنتاج والعمليات

الصناعية، مدى توفر القطع والاحتياجات من الأسواق المحلية، وكذلك توافر الأبحاث والدراسات والتدريب والتكنولوجيا والمعلومات اللازمة على المستوى المحلي.

-متطلبات استراتيجيات الشركات ومنافسيها؛ وتتضمن مدى توفر التفضيل من قبل الرسميين في الحكومات لشركات عن غيرها، مدى وجود ممارسات غير ثابتة في الدفع للشركات، كثافة المنافسين المحلية، فعالية وكفاءة أداء مجالس الإدارة.

وفي النتيجة نجد أن مثل هذه الظروف غير مهيأة في اغلب الدول العربية، ومن ثم يمكن وبعبارة بسيطة القول بان الدول العربية في مجملها غير مسايرة للعولمة الاقتصادية الحالية.

قائمة المراجع

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير **التنمية الإنسانية العربية لعام 2002** "، المكتب الإقليمي للدول العربية،نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية،عام 2002،ص.108

2-عبد السلام أبو قحف، "**إدارة الأعمال الدولية** "، الطبعة الرابعة، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، سنة 1998.

2-احمد عرفة و سمية شلبي، "**القرارات والاستراتيجيات التسويقية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

3-عادل المهدي"**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

5-فريد النجار، "**إدارة منظومات التسويق العربي والدولي** " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998_1999.

6-إسماعيل جبري عبد الله"**الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية** " ؛ المستقبل العربي ؛ العدد 222 (أوت 1997)

7-روبرت ي.غروس،"**استراتيجية العولمة**"،ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي،مكتبة العبيكان،المملكة العربية السعودية،2001.

8-بحوث وأوراق عمل الملتقى العربي الثاني "**التسويق في الوطن العربي :الفرص والتحديات**"6-8 أكتوبر 2003 الدوحة قطر.

9-محمد راتول، "**تحولات الاقتصاد الجزائري -برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساتها على مستوى التعاملات مع الخارج**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثالث والعشرون، ربيع 2001.

10- الإحصاءات الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو

11- قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.2003

من مواقع الانترنت

1- **الجزائر: الاقتصاد المنهك يؤجج الحرب الأهلية** تاريخ الإصدار: 2000/9/1 الكاتب: قدس برس الناشر: IOL.

2-**على غرار "الكوميسا".سوق عربية مشتركة لدول شمال إفريقيا** الموضوع اقتصادي .النطاق الجغرافي: شمال إفريقيا.تاريخ الإصدار: 2000/30/1 .نوع المحتوى: تقرير.الكاتب: قدس برس.الناشر: IOL .